

متابعة

أهالي عكار يعتصمون اليوم: لن تمرّ الشاحنات إلى سرار

لا يزال أهالي عكار مصرين على رفض دخول النفايات إلى منطقتهم. على الرغم من استكمال أعمال الحفر لمطمر سرار ومشاركة أعمال التجهيز على نهايتها، تمهيدا لبدء نقل النفايات الأسبوع المقبل

محمد خالد ملص

من المفترض أن تبدأ الشاحنات بنقل النفايات إلى عكار، الأسبوع المقبل، بحسب خطة وزير الزراعة أكرم شهيب، إلا أن الاعتراضات مستمرة، ولا يزال الأهالي يرفضون الموافقة على استخدام مكب سرار لرمي نفايات بيروت وجبل لبنان.

أمس، أقدم عدد من شبان على منع أحد سائقي الجرافات العاملة من استكمال عمله في مكب سرار، وعمدوا إلى مصادرة مفاتيح الجرافة، الأمر الذي دفع الشركة المتعهددة إلى وقف العمل في الموقع لحين توافر مواكبة أمنية لحماية العاملين والمعدات. ومنذ مدة، عمد عدد من المتطوعين في حملة #حراس عكار إلى إيقاف كل شاحنة وتفتيشها، على طول الطريق الممتدة من العبدية حتى العبودية، وذلك لمنع إدخال النفايات بطريقة موهبة بالرمال إلى مكب سرار في عكار. وتلقى هؤلاء المتطوعون دعماً من تجمع شبان وفاعليات العبودية، الذين نصبوا خيمة عند مفرق بلدة سرار في العبودية، وهم طالبوا بضرورة وقوف كل أبناء عكار



بيئة

إقفال كسارة في محمية وادي الحجر

داني الامين

تبلغت إدارة محمية وادي الحجر من المدعي العام البيئي في النبطية القاضي نديم الناشف قرار إقفال كسارة إقيمت فيها بالشمع الأحمر. يأتي هذا القرار على إثر إخبار تقدم به النائب علي فياض إلى النيابة العامة المالية، وجاء فيه أن «كسارات تنال الموافقات القانونية في منطقة هي محمية طبيعية بالقانون، وفي منطقة لا تخضع لتصنيف المقالع والكسارات في لبنان»، وأن «المحمية تتعرض لتهديد مزمن وقديم ومنماد يتعلق بالتعدي على المشاعات والأماك العامة بالتمدد أو التسلل أو الاستناد إلى سندات عليها الكثير من علامات الاستفهام». وكانت «الأخبار» قد نشرت تقريراً تحت عنوان «محمية وادي الحجر في خطر: وزارة البيئة ضد البيئة»، بينت فيه أن «وزارة البيئة منحت خلال العام الجاري ترخيصين لكسارتين تعملان ضمن نطاق المحمية». قرار الناشف اقتصر على إقفال كسارة واحدة، أما الكسارة الثانية

إلى جانبهم في اعتصامهم، وما زالوا على موقفهم: «لن تمر شاحنة إلى المكب إلا على جثثنا». في هذا السياق، دعت المجموعات العكارية المحتجة على إقامة مطمر في عكار إلى اعتصام حاشد، تحت شعار «عكار لعيونك توحدا»، اليوم السبت، عند الساعة الخامسة عصراً، على شاطئ العبدية - مفرق حمص. التحضيرات في مكب سرار تجري على قدم وساق لتحويله إلى مطمر جاهز لاستقبال نفايات بيروت وجبل لبنان، حيث انتهى العمل بشق الطريق التي تصل المكب بأوتوستراد منجز - العبودية، ومن المتوقع فرشها بمادة الزفت اليوم أو غداً، بحسب المشرفين على العمل. وأوضح أحد المتعهدين لـ «الأخبار» أن «الأعمال اللوجستية في المطمر أصبحت جاهزة، وتستعد لاستقبال النفايات ما بين الإثنين أو الأربعاء المقبلين، إذ اكتملت الاستعدادات لافتتاح الخلية الأولى». الاستعدادات داخل المكب تجري لإنشاء أربعة أقسام أو ما يعرف بمستوعبات كبيرة، وهي قابلة للزيادة، كل مستوعب ضمن مساحة 600 ألف متر،

من المفترض أن تبدأ الشاحنات بنقل النفايات إلى عكار الأسبوع المقبل

حيث تُفرش الأرض بثلاث طبقات من البلاستيك تعرف بـ «geo membran»، وهي نوع من البلاستيك يمنع تسرب عصارات النفايات إلى داخل الأرض الجوفية، وبعد تجميعها، تُسحب إلى خزانات جُهزت إلى جانب المكب، ومع الانتهاء من المكب الأول ستجهز الثلاثة الأخرى على التوالي، فيما يكون المستوعب الأول جاهزاً لاستقبال 100 ألف متر مكعب من النفايات. إلا أن أعمال التحضير التي تجري بسرار، هي مجرد محاولة لإقناع العكاريين بـ «أن ما يجري هو إنشاء مطمر صحي»، بحسب الناشط البيئي أنطوان ضاهر، الذي يؤكد «أن كل ما يجري في سرار هو مخالف لكل أنواع المطامر حسب المواصفات العالمية». يقول ضاهر: «إن إنشاء مستوعبات كبيرة للنفايات لا يحل أية مشكلة، سوى أن النفايات تحوّل إلى مواد عضوية للزراعة، في حين أن المشكلة الأساس تكمن في العصارة التي ستخرج من النفايات، حيث تحتاج لعمليات صعبة ومعقدة لإعادة تكريرها ضمن معامل ضخمة تساعد في التخلص من موادها السامة»، متسائلاً عن وجود معمل كهذا في سرار؟ ويضيف: «في حال الإقتراض أن طبقة البلاستيك تستطيع منع تسرب العصارات إلى المياه الجوفية، ماذا عن غازات الميثان وأول وثاني أكسيد الكربون وغاز الكبريت، التي ستصاعد من جراء تجميع النفايات داخل المكب، وهي ستبقى بلا عازل لتنتشر في الهواء دون أي استفادة منها، حيث يمكن استخراج الغاز المنزلي في حال استغلالها؟».

إضاءة

«الداخلية»: التظاهر في ساحة النجمة ممنوع

أيضا الشوفي

لأن وزارة الداخلية حريصة كل الحرص على سلامة المواطنين، خصوصاً إذا كانوا متظاهرين، فهي تمنعهم من حقهم في الوصول إلى ساحة النجمة. ولأن المواطنين قاصرون ويحتاجون إلى سلطة أبوية ترعاهم، وخصوصاً إذا أصروا على استعمال حقهم في الوصول إلى تلك الساحة العامة، تقوم قوى الأمن الداخلي بتأديبهم، تضربهم بالهراوات على رؤوسهم موقعة عدداً كبيراً من الجرحى، وتطلق القنابل المسيلة للدموع على أجسادهم مباشرة وتختقمهم بالغاز، وترشهم بمدافع المياه لخمس ساعات متواصلة، وتعتقل نحو 60 منهم، بينهم قاصرون، من دون إسناد أي تهمة لهم، وتسحب المصابين من المستشفيات... كل هذا خوفاً من أن يؤدي دخولهم إلى ساحة النجمة إلى المسّ بسلامتهم أو إلى «ما لا تحمد عقباه».

تحتزم وزارة الداخلية والبلديات حق المواطنين بالتظاهر في ساحة النجمة العامة، وهي لم تتخذ أي قرار يمنعهم من ذلك، وما تسيبها الداخل إلى الساحة وإقامة الجدران ونصبها الحواجز والعوائق ونشر آلاف العناصر إلا بهدف تحديد شوارع معينة للتظاهر «من أجل حماية المتظاهرين أنفسهم وسلامتهم». هكذا ردت وزارة الداخلية أمس على مذكرة ربط النزاع، التي قدمها ثلاثة محامين (هاني مراد، ماهر حمود ومريانا برو)، من أجل إصدار قرار بفتح جميع الشوارع المؤدية إلى ساحة النجمة وإزالة العوائق الحديدية وأحجار الباطون، لتمكين الناس من الاعتصام داخلها، واعتبرت المذكرة أن عدم فتح الشوارع يشكل انتهاكاً وخرقاً للدستور، الذي يكفل حرية التعبير، وبالتالي حرية التظاهر.

ردت وزارة الداخلية بأنها «تحتزم وتصون جميع الحريات العامة، أكانت ذات قيمة دستورية أم قانونية (...) وهي على هذا الأساس لم تصدر أي قرار يمنع أي تظاهرة أو اعتصام»، إلا أنه «يقتضي عدم الخلط بين ممارسة حرية التظاهر وبين تنظيم الأماكن التي يمكن التظاهر فيها، والتي يعود للسلطة الإدارية المختصة تحديدها بما لها من سلطة تنظيمية في هذا المجال، أي ليس هناك أي تعدي أو قمع أو انتهاك لأي حرية تعبير (...) طالما أن الإدارة لم تصدر أي قرار يمنع التظاهر (...) بل على العكس من ذلك قامت بتنظيم مكان وقوعها، وهذا أمر، بل واجب، على السلطة العامة في جميع البلدان الديمقراطية».

فعلاً، لم تمنع وزارة الداخلية التظاهرة، بل سمحت بإقامتها ثم قمعها وسرّبت معلومات عن أنها لن تفرج عن المعتقلين إلى أن يخلي المتظاهرون الساحة.

من جهته، أعلن المحامي هاني مراد، أحد المحامين الذين تقدموا بمذكرة ربط النزاع، أنّ «موضوع فتح ساحة النجمة أصبح، بعد رد وزارة الداخلية المتخطب قانونياً، بيد القضاء وتحديداً مجلس شورى الدولة وليس بيد وزارة الداخلية أو رئيس مجلس النواب، إذ نتجه إلى تقديم طعن أمام مجلس شورى الدولة لفسخ قرار وزير الداخلية نهاد المشنوق بعدم السماح بالاعتصام في ساحة النجمة وإبقاء الشوارع المؤدية إلى الساحة مغلقة». وأضاف: «القضاء هو الذي يحدد إذا كان يحق لوزارة الداخلية تحديد مكان الاعتصام أو لا». أما وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، فسارع صباح أمس إلى «تفقد الأضرار الفادحة التي سببتها المواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية»، غير أنه للجرحى والمعتقلين والمعتقلات والقاصرين الذين قضوا ليلتهم في المخافر.

فلم يصدر قرار قضائي بشأنها، على اعتبار أنها «ليست داخل حدود المحمية، بل تقع على محاذاة المحمية»، علماً بأن هذه الكسارة لا تبعد أكثر من 250 متراً عن حدود المحمية، وبحسب مصدر مطلع، فإن «القانون يقضي بأن تبعد الكسارات 300 متر على الأقل عن حدود المحمية». وكان وزير الداخلية قد أصدر، الأسبوع الماضي، قراراً يقضي بإقفال إحدى هاتين الكسارتين وأبلغ هذا القرار بشكل رسمي إلى النائب علي فياض، مبيناً أنه طلب من القوى الأمنية تنفيذه، «على أن تصدر وزارة البيئة قراراً نهائياً خلال الأيام القليلة المقبلة بوقف الكسارتين ريثما تنتهي الإجراءات القانونية بخصوص المخطط التوجيهي المتعلق بالمحمية الذي أنجزته إدارة المحمية، والحصول على موافقة التنظيم المدني وإرساله إلى وزارة البيئة».

بحسب رئيس لجنة المحمية ورئيس اتحاد بلديات جبل عامل علي الزين، إن «المخطط التوجيهي سيعمل بمضمونه خلال الأشهر الستة المقبلة، إذا يخضع لتعديلات جديدة قد

تفرضها وزارة البيئة». وسبق أن زار النائب علي فياض وزير البيئة محمد المشنوق، برفقة رئيس لجنة المحمية علي الزين، للنقاش في موضوع المحمية والمخالفات القانونية التي تعرضت لها، وبعد اللقاء أشار فياض إلى «أن الاجتماع خصص لمعالجة موضوع كسارتين أقيمتا على ملكيات خاصة إحداها داخل حرم محمية الحجر في المنطقة غير الحرجية والثانية خارج المحمية، ولكن بمحاذاتها مباشرة، وأنا أقول إن المحمية خط أحمر وهناك شركة متخصصة تدرس حدود المحمية واستعمالات الأراضي فيها، وعلى هذا الأساس كان الاتفاق مع كل البلديات على تجميد منح أي ترخيص في انتظار انتهاء هذه الدراسة».

يقول مصدر مطلع إن «لجنة المحمية أبدت استغرابها من منح الترخيص من المجلس الوطني للمقالع والكسارات المؤلف من ممثلي 9 وزارات، وإن المجلس استند إلى عدم وجود خريطة محددة لحدود المحمية، رغم أن المخالفة واضحة لقانون محمية الحجر الطبيعية».